



التهرب الضريبي:

الأسباب وتحديات المواجهة

صالح سليمان عبد الله الصيعري

طالب باحث بسلوك الدكتوراه

جامعة الحسن الثاني - عين السبع

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية _الدار البيضاء

تحت إشراف الدكتور إدريس عبادي

أستاذ التعليم العالي

المغرب

الملخص:

ينطلق هذا البحث من واقع الأزمات المالية وعجز الموازنات المتكرر الذي تعاني منه الدول، حيث يشكل التهرب الضريبي أحد العوامل الرئيسية وراء نزيف الموارد السيادية، مما يجرم الحكومات من التمويل اللازم للمشاريع التنموية والخدمات الأساسية في ظل تحولات اقتصادية رقمية متسارعة.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لتفكيك ظاهرة التهرب وتحديد خلفياتها الاقتصادية والتشريعية، كما تم استخدام المنهج الاستشراقي النقدي لرصد العقبات الحالية والتحديات الرقمية، واقتراح إستراتيجيات عملية ومستدامة للتصدي الفعال لهذه الظاهرة.

وتخلص الدراسة إلى أن التهرب الضريبي نتاج مشترك لتعقد القوانين وضعف الوعي الجبائي ومحدودية الرقابة التكنولوجية، وأن المواجهة الناجحة تتطلب حتماً: الانتقال الكامل نحو الرقمنة الذكية والربط الإلكتروني الشامل، تبسيط النصوص التشريعية لغلق الثغرات، وتوطيد الثقة مع المزمين عبر ربط الضريبة بجودة الإنفاق العام لتحقيق العدالة الجبائية.



مقدمة :

تُعد الضريبة الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تمويل خزائنها العامة، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. فهي ليست مجرد أداة لحماية الأموال، بل وسيلة سيادية تمكن الدولة من تقديم الخدمات العامة، وإقامة البنى التحتية، وإعادة توزيع الدخل القومي. بما يضمن حداً أدنى من العدالة الاجتماعية بين مختلف الفئات.

ومع ذلك، تواجه المنظومات الجريبية الحديثة عقبة جسيمة تتمثل في ظاهرة "التهرب الضريبي"، وهي سلوك غير قانوني يعمد فيه المكلف إلى التخلص من دفع التزاماته المالية تجاه الدولة كلياً أو جزئياً، وتشكل هذه الظاهرة استنزافاً حقيقياً للموارد المالية للدول، مما يضعف قدرتها على القيام بأدوارها التنموية.

وتتداخل في صناعة ظاهرة التهرب الضريبي أبعاد متعددة؛ فمنها ما هو تشريعي يرتبط بثغرات القوانين، ومنها ما هو اقتصادي يتعلق بارتفاع معدلات الضغط الضريبي، بالإضافة إلى الأبعاد النفسية والاجتماعية المرتبطة بضعف الوعي الضريبي وغياب الثقة المتبادلة بين الممول والإدارة الضريبية، مما يجعلها ظاهرة معقدة عابرة للقطاعات.

وتزداد خطورة هذه الظاهرة في ظل العولمة والاقتصاد الرقمي، حيث تحولت أساليب التهرب من طرق تقليدية بسيطة إلى آليات ذكية ومعقدة تتجاوز الحدود الوطنية، وهو الأمر الذي يضع الأجهزة الرقابية أمام تحديات كبرى تستلزم تحديث آليات المواجهة وتطوير الترسنة القانونية للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة على الاستقرار الاقتصادي.

و تتمحور إشكالية هذا البحث حول الاختلال البنيوي الناجم عن التهرب الضريبي، حيث يؤدي هذا السلوك اللامشروع إلى تقويض كفاءة السياسة المالية للدولة وتعميق العجز المالي، مقابل عجز الآليات القانونية والإدارية التقليدية عن محاصرته بشكل كامل، ويمكن صياغة السؤال المركزي على النحو التالي: ما هي الأسباب الكامنة وراء تفشي ظاهرة التهرب الضريبي، وما هي التحديات والآليات الكفيلة بمواجهتها لضمان الأمن الجبائي؟ وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية تترجم محاور البحث:

- ما هي الدوافع الذرائعية والاقتصادية التي تدفع المكلفين للتهرب الضريبي؟
- كيف تساهم الثغرات التشريعية والإدارية في تسهيل عمليات التملص من الضريبة؟
- ما هي أبرز العقوبات القانونية والواقعية التي تعيق جهود الإدارة الضريبية في ضبط المتهربين؟
- ما هي الإستراتيجيات الحديثة والآليات الفعالة للحد من التهرب الضريبي وتطوير الحوكمة الجبائية؟

من أجل الإجابة عن الاشكالية المركزية والاسئلة المتفرعة عنها أقترح التصميم الآتي:

المبحث الأول: الأسباب والدوافع المغذية لظاهرة التهرب الضريبي

- المطلب الأول: الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للتهرب الضريبي.
- المطلب الثاني: الاختلالات التشريعية والإدارية كعامل محفز.

المبحث الثاني: تحديات وآليات مواجهة التهرب الضريبي

- المطلب الأول: التحديات والعقبات التي تواجه الإدارة الجبائية.
- المطلب الثاني: الإستراتيجيات المقترحة لتطوير منظومة المواجهة.



المبحث الأول: الأسباب والدوافع المغذية لظاهرة التهرب الضريبي

إن دراسة ظاهرة التهرب الضريبي تستلزم بالضرورة التغلغل في عمق البنية التحتية للمجتمع والاقتصاد، للوقوف على المسببات الحقيقية التي تجعل المكلف يرى في الضريبة عبئاً يجب التخلص منه بدلاً من كونها واجباً وطنياً، وتتنوع هذه الأسباب بين ما هو مرتبط بوضع المكلف المالي والاجتماعي، وبين ما يعود إلى طبيعة المنظومة القانونية والإدارية للدولة.

ولذلك، فإن الإحاطة الشاملة بهذه الدوافع تقتضي تفكيكها إلى شقين أساسيين؛ شق يتعلق بالبيئة المحيطة بالمكلف وسلوكه الاستهلاكي والاستثماري، وشق آخر يتعلق بالهيكل التنظيمي والتشريعي الذي يتحرك في إطاره، والذي قد يحتوي عن غير قصد على محفزات غير مباشرة للتهرب.

وتأسيساً على ذلك، سيتم تناول هذا المبحث من خلال محورين؛ حيث نخصص المطلب الأول لتشريح الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للتهرب الضريبي، بينما نسلط الضوء في المطلب الثاني على الاختلالات التشريعية والإدارية كعامل محفز لهذه الظاهرة.

المطلب الأول: الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للتهرب الضريبي

يشكل الجانب الاقتصادي والاجتماعي المحرك الأساسي للسلوك البشري، ولا يشذ السلوك الجبائي عن هذه القاعدة، حيث يتأثر المكلف بالمحيط المالي والاجتماعي الذي يعيش فيه.

وتنعكس المؤشرات الاقتصادية العامة، مثل معدلات التضخم ومستويات الدخل، بشكل مباشر على مدى امتثال المكلفين الطوعي لأداء الضرائب المفروضة عليهم قانوناً.

كما تلعب الثقافة السائدة في المجتمع والوعي الفردي بدور حاسم في توجيه هذا الامتثال، فكلما ضعفت الرابطة التضامنية زاد الميل نحو التملص.

ومن أجل سبر أغوار هذه التفاعلات، سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فقرتين رئيسيتين تفتحان على أبعاد الموضوع؛ حيث تدرس الفقرة الأولى أثر ارتفاع العبء الضريبي وتراجع القدرة الشرائية، في حين تبحث الفقرة الثانية في ضعف الوعي الضريبي وتأثير الثقافة المجتمعية.

الفقرة الأولى: أثر ارتفاع العبء الضريبي وتراجع القدرة الشرائية

تستند المقاربة الاقتصادية لتفسير التهرب الضريبي إلى النظرية الشهيرة التي صاغها الاقتصادي "آرثر لافير"، والتي تُثبت أن الارتفاع المفرط في معدلات الضريبة يؤدي حتماً إلى نتائج عكسية تتجلى في انكماش الحصيللة الجبائية للدولة، فعندما تتجاوز الاقتطاعات الضريبية عتبة معينة تُسمى "الحد الأقصى لتحمل الجبائي"، يشعر الفاعلون الاقتصاديون والشركات بأن الدولة تقاسمهم الجزء الأكبر من ثمار جهودهم واستثماراتهم دون مبرر اقتصادي موضوعي، وهذا الشعور بالإحباط المالي يدفع المؤسسات الإنتاجية إما إلى تقليص حجم استثماراتها وأنشطتها، أو اللجوء إلى الاقتصاد السري كخيار إستراتيجي بديل للحفاظ على هوامش ربحيتها وتنافسيتها في السوق، مما يحول الضغط الجبائي المرتفع من أداة لتمويل الخزينة إلى حافز بنيوي مباشر للتملص والهروب نحو القطاعات غير المهيكلية¹.

ولا ينفصل السلوك الجبائي للأفراد عن بيئتهم المعيشية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي العام؛ إذ يشكل التضخم المستمر وارتفاع أسعار المواد الأساسية ضغطاً حاداً على المداخل الحقيقية للمواطنين، مما يؤدي إلى تراجع ملموس في قدرتهم الشرائية، وفي ظل هذه الأزمات المعيشية، ينظر المكلف (خاصة من الطبقة المتوسطة والشرائح ذات الدخل المحدود) إلى الضريبة باعتبارها عبئاً مالياً إضافياً يهدد أمنه الغذائي والاجتماعي، وليس كواجب تضامني، وتتولد عن هذا الضغط المالي سيكولوجية ممانعة تدفع الفرد إلى البحث عن شتى السبل

¹ - د. أحمد جامع، النظرية العامة للمالية العامة والتشريع الضريبي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2022، ص 260.



الممكنة لإخفاء مداخيله الإضافية أو الامتناع عن التصريح بالمعاملات الحقيقية، مبرراً ذلك ذاتياً برغبته في حماية مستواه المعيشي من التآكل الناجم عن مقص الاقتطاع الضريبي من جهة وموجات التضخم من جهة أخرى².

وفي بيئة اقتصادية تتسم بالمنافسة الشرسة، تواجه الشركات والمقاولات الممتثلة ضريبياً ضغوطاً هائلة ترتبط بكلفة الإنتاج والتسويق؛ فالالتزام الكامل بدفع الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة يرفع كلفة السلع والخدمات المقترحة في السوق مقارنة بالشركات التي تعمل في الظل، وهذا الاختلال البنيوي في "التنافسية السعرية" يضع المقاولات المهيكلة أمام خيارين أحلاهما مر: إما إعلان الإفلاس والخروج من السوق، أو مجاراة الواقع الاقتصادي عبر إخفاء جزء من رقم معاملاتها الحقيقي وتزوير الدفاتر المحاسبية لخفض العبء الضريبي وموازنة الأسعار، ومن ثم يصبح التهرب الضريبي في هذه الحالة آلية قسرية يفرضها السوق على المستثمرين للبقاء على قيد الحياة والمحافظة على مناصب الشغل في مواجهة غول الاقتصاد غير المنظم³.

ويساهم غياب الاستقرار والوضوح في السياسة الضريبية للدولة في تغذية دوافع التهرب؛ فقيام الحكومات بتغيير نسب الضرائب أو إلغاء التحفيزات بشكل فجائي ومستمر عبر قوانين المالية السنوية يربك الحسابات المالية للمستثمرين ويفقددهم القدرة على التخطيط على المدى المتوسط والبعيد، ومناخ "عدم اليقين الجبائي" هذا يخلق نوعاً من التخوف والريبة لدى الرأسمال الاستثماري، الذي يميل بطبعه إلى البحث عن بيئات آمنة ومستقرة. وحين تعجز الدولة عن توفير هذا الاستقرار، يعتمد المستثمرون على بناء خطط مالية موازية تعتمد على تقليل نسب التصريح بالأرباح، أو ترحيل السيولة المالية طوعاً نحو مجالات اقتصادية يصعب رصدتها، وذلك كإجراء احترازي وقائي ضد المفاجآت التشريعية التي قد تفرضها السلطة التنفيذية في أي وقت⁴.

الفقرة الثانية: ضعف الوعي الضريبي وتأثير الثقافة المجتمعية

وتضرب ظاهرة التهرب الضريبي بجذورها في عمق الأبعاد الثقافية والسيكولوجية للمجتمع، حيث ترتبط بنبويًا بضعف أو غياب ما يُعرف بـ "المواطنة الجبائية". ففي الكثير من الثقافات، لا تزال السجلات الذهنية للمواطنين تحتفظ بصورة نمطية سلبية وموروثة تاريخياً عن الضريبة، باعتبارها "إتاوة قسرية" أو غرامة تفرضها السلطة الحاكمة لسلب الأموال دون مقابل ملموس، بدلاً من النظر إليها كأداة تضامنية لتمويل العيش المشترك، وهذه التمثل الذهني السيئ للمؤسسة الجبائية يضعف من وازع الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين، ويجعل من التملص والتحايل على مأموري الضرائب عملاً مقبولاً أو مبرراً سيكولوجياً واجتماعياً، مما يؤدي إلى انهيار منظومة الرقابة الذاتية والضمير المالي للفرد تجاه حقوق الجماعة الوطنية⁵.

ويرتبط منسوب الامتثال الضريبي الطوعي للمكلفين ارتباطاً طردياً بنوعية وجودة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع؛ فالضريبة في الفكر المالي المعاصر تمثل جوهر العقد الاجتماعي القائم على تبادل المنفعة، وعندما يعاني المجتمع من رداءة ملموسة في الخدمات الأساسية (كالتدهور في قطاع الصحة العمومية، وضعف جودة التعليم الحكومي، وتهالك البنى التحتية)، يشعر المواطن بنوع من الغبن المالي، ويتساءل عن مصير وأوجه صرف الأموال التي تقتطع من دخله. هذا التفاوت بين حجم التضحية المالية بالضريبة ومستوى العائد الخدماتي الملموس يزيل الشرعية الأخلاقية عن الاقتطاع الضريبي في نظر المكلف، ويمنحه مسوغاً اجتماعياً لرفض الامتثال واللجوء للتهرب كنوع من الاحتجاج غير المباشر على سوء الحوكمة المالية للدولة⁶.

2 - د. كمال الشيعي، السياسة المالية والعبء الضريبي في الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص 134.

3 - د. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة والتشريع الضريبي المالي دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2020، ص 345.

4 - د. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية وحوكمة الإدارة الضريبية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2023، ص 180.

5 - د. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في القانون الضريبي: النظرية العامة والتشريع، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2024، ص 150.

6 - د. حامد عبد المجيد دراز، م ص ص 241.



وتلعب الثقافة المجتمعية السائدة دوراً حاسماً في توجيه سلوك الأفراد نحو الامتثال أو التهرب، وذلك من خلال منظومة القيم السلوكية والجزاءات المعنوية التي يفرضها المجتمع على أفرادها، ففي البيئات التي يضعف فيها الوعي الضريبي، يلاحظ وجود نوع من "التطبيع الاجتماعي" مع ظاهرة التملص، حيث لا ينظر المحيط العائلي أو المهني إلى الشخص المتهرب على أنه ارتكب جرمًا في حق المال العام أو سرق حقوق مواطنيه، بل يتم تصويره في الثقافة الشعبية كشخص "ذكي وناجح" يمتلك القدرة على خداع السلطة، وهذا المديح الاجتماعي الضمني يُفرغ العقوبات القانونية والردعية من محتواها الأخلاقي، ويزيل وصمة العار عن الجريمة الجبائية، مما يشجع شرائح واسعة من الملمزين الجدد على محاكاة هذا السلوك لنيل نفس الخطوة المجتمعية⁷.

إن استفحال ضعف الوعي الضريبي يعود في جزء كبير منه إلى تقصير المؤسسات التنشئية والتعليمية والإعلامية في القيام بأدوارها التربوية لبناء مجتمع يحترم التزاماته المالية. فالمناهج التعليمية في مختلف المستويات غالباً ما تغفل إدراج مفاهيم "الثقافة الجبائية" والتربية على المواطنة المالية، التي تشرح للناشئة كيف تتحول الضريبة إلى مستشفى ومدرسة وطريق آمن؛ كما أن الإعلام الرسمي يقصر في فتح نقاشات شفافة حول الميزانية العامة وكيفية توزيع الأعباء، وهذا الفراغ التربوي والتوعوي يجعل الأجيال الصاعدة تلج معترك الحياة الاقتصادية وهي تفتقر تماماً للحس الجبائي التضامني، وتتعامل مع الإدارة الضريبية بمنطق الخوف والتوجس والتحايل، بدلاً من منطق الشراكة والمساهمة الواعية في بناء أسس التنمية المستدامة للوطن⁸.

المطلب الثاني: الاختلالات التشريعية والإدارية كعامل محفز

إلى جانب العوامل الذاتية والاقتصادية للمكلف، تلعب البيئة القانونية والمؤسسية للدولة دوراً مفصلياً إما في محاصرة التهرب الضريبي أو في توفير ملاذات آمنة للمتهربين.

فالتشريع الضريبي الذي يتسم بالتعقيد وكثرة التعديلات يخلق حالة من عدم اليقين، ويوفر ثغرات يستغلها المتخصصون في "الهندسة المالية" للتهرب بطرق تبدو قانونية.

كما أن الإدارة الضريبية، باعتبارها الجهاز التنفيذي، إذا افتقرت إلى وسائل الرقابة الحديثة والتكوين المستمر، تصبح عاجزة عن تتبع التدفقات المالية المعقدة.

ولمعالجة هذين الجانبين بدقة، ينقسم هذا المطلب إلى محورين؛ نتناول في الفقرة الأولى ثغرات النصوص القانونية والغموض التشريعي، بينما نخصص الفقرة الثانية لبحث محدودية كفاءة الأجهزة الإدارية والرقابية.

الفقرة الأولى: ثغرات النصوص القانونية والغموض التشريعي

يُعد تضخم النصوص القانونية الضريبية وتداخلها المستمر عبر التعديلات المتلاحقة في قوانين المالية السنوية من أبرز العوامل التشريعية المؤدية إلى تفشي ظاهرة التملص، فعندما تتسم الترسنة القانونية بالتعقيد وكثرة الإحالات بين المواد والظواهر أو المراسيم التطبيقية، ينشأ ما يُعرف بـ "عدم اليقين القانوني" لدى كل من المكلف والإدارة على حد سواء، وهذا الوضع الضبابي يحرم المنظومة من صفة الوضوح والسرور، ويجعل النص الضريبي قابلاً لتفسيرات وتأويلات متناقضة؛ وهي بيئة مثالية يستغلها المكلفون ميسورو الحال للاستعانة بمكاتب الاستشارات الدولية بهدف تفكيك هذه النصوص والالتفاف عليها، مما يحول التشريع من أداة لإنفاذ العدالة الجبائية إلى شبكة معقدة يسهل النفاذ من ثناياها المعتمة⁹.

⁷ د. محمد حلمي مراد، مالية الدولة: دراسة مقارنة للتشريعات الجبائية، عالم الكتب، بيروت، 2023، ص 115.

⁸ - د. محمد يوسف العبيدي، الرقابة الجبائية وآليات ضبط الفواتير الوهمية: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2024، ص 142.

⁹ - د. عادل أحمد حشيش، م. ص 388.



ولا تقتصر عيوب التشريع على الغموض الفني، بل تمتد إلى وجود ثغرات مقصودة أو غير مقصودة تُعرف بـ "الملاذات التشريعية الداخلية"، والتي تسمح بنشوء ظاهرة التجنب الضريبي (Tax Avoidance)، ويختلف التجنب الضريبي عن التهرب في كونه لا يخرق صريح القانون، بل يستغل بذكاء "الهندسة المالية" الثغرات والصيغ الفضفاضة، والخيارات البديلة التي يتيحها المشرع لتقليص حجم الوعاء الخاضع للضريبة إلى حده الأدنى، وهذا التلاعب القانوني، وإن كان يبدو مشروعاً في ظاهره، يضرب في الصميم روح القانون ومبدأ المساواة أمام الأعباء العامة، حيث يستفيد الأثرياء والشركات الكبرى من ثغرات النص لتخفيض مساهماتهم، بينما يتحمل المكلفون الصغار والطبقة المتوسطة العبء الأكبر لغياب قدرات المناورة التشريعية لديهم¹⁰.

وتُشكل سياسة التوسع في منح الإعفاءات والامتيازات الضريبية لبعض القطاعات الاقتصادية (كالقطاع العقاري أو الفلاحي أو مناطق التصدير الحرة) منفذاً تشريعياً خطيراً يغذي سلوكيات التهرب والتملص، ورغم أن المشرع يهدف من وراء هذه الإعفاءات إلى تحفيز الاستثمار وخلق فرص الشغل، إلا أن غياب آليات التقييم البعدي والرقابة الصارمة يحولها إلى ثغرات بنوية؛ إذ تعتمد الكثير من الشركات إلى تغيير مسمياتها التجارية أو تفتيت أنشطتها وتوجيه أرباحها بشكل اصطناعي نحو القطاعات المعفاة ضريبياً للاستفادة من الامتياز دون تقديم أي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، مما يحرم خزينة الدولة من موارد مالية هائلة ويفرغ الضريبة من وظيفتها التوزيعية والتضامنية¹¹.

وتتسم النظم القانونية بطبيعتها بالجمود والبطء في مسار التشريع، في حين يتميز الفضاء الاقتصادي والتجاري بالديناميكية والتطور المتسارع، مما يخلق فجوة زمنية وتكنولوجية يستغلها المتهربون، فالقوانين الضريبية التقليدية صُممت لضبط مبادلات مادية وعقود كلاسيكية، وعندما تبرز أنماط استثمارية مستحدثة كالإقتصاد الرقمي، وصناعة المحتوى الافتراضي، والتجارة عبر المنصات السحابية، تجد النصوص الحالية نفسها عاجزة عن استيعاب هذه الظواهر لغياب التعاريف القانونية الدقيقة للوعاء أو المنع الرقمي؛ هذا القصور التشريعي في ملاحقة الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات المالية يوفر للمكلفين فترة سماح طويلة لممارسة التملص تحت غطاء "الفراغ القانوني" المستعصي على الضبط الفوري¹².

الفقرة الثانية: محدودية كفاءة الأجهزة الإدارية والرقابية

إن المعضلة الكبرى التي تواجه الأجهزة الرقابية الضريبية تتمثل في اشتغالها داخل بيئة مؤسسية تعاني من غياب "الربط الإلكتروني البيني" وقواعد البيانات المشتركة مع القطاعات الحيوية الأخرى للدولة، فعدم وجود قنوات تواصل رقمية وآلية بين إدارة الضرائب، والمحافظات العقارية، والمؤسسات البنكية، وإدارات الجمارك، والمحاكم التجارية، يمنع مأموري الفحص من تكوين رؤية شمولية وحقيقية حول الثروة والذمة المالية الفعلية للمكلف؛ هذا الانعزال المعرفي يجعل الإدارة تعتمد كلياً على التصريحات الطوعية للملزمين والتي غالباً ما تتسم بالصورية وتخفيض الأرقام، مما يعطل تفعيل آليات المراقبة المتقاطعة (Cross-Checking) الكفيلة بكشف التناقضات بين المداخل المصرح بها والإنفاق الواقعي¹³.

وتتحلى محدودية كفاءة الإدارة الجبائية أيضاً في تواضع إمكانياتها اللوجستية والتقنية، حيث لا تزال الكثير من المصالح تعتمد على أنظمة معلوماتية كلاسيكية غير قادرة على تحليل البيانات الضخمة أو استشعار المخاطر الضريبية آلياً، وهذا التخلف التقني يلقي بظلاله على جودة وعدد عمليات التدقيق الميداني والفحص المعمق؛ فمراقبة المحاسبة الدفترية المعقدة للشركات الكبرى تتطلب برمجيات متطورة

10 - د. أحمد جامع، م.س.ص 295.

11 - د. كمال الشيعي م.س. ص 177.

12 - د. غازي غناية، التجارة الإلكترونية والضرائب الرقمية: التحديات والحلول، دار المناهج للنشر، عمان، 2022، ص 190.

13 - د. حامد عبد المجيد دراز، م.س.ص 342.



وأدوات تدقيق جنائي مالي لا تتوفر للإدارة المحلية، مما يضطر المفتشين إلى الاعتماد على فحص مستندي سطحي يسهل تزويره وتزويره، ويقلص بالتالي من النسبة المثوية للملفات التي تخضع للمراقبة الفعلية سنوياً مقارنة بالعدد الهائل للملزمين المسجلين¹⁴.

ويرتبط ضعف الأداء الرقابي ارتباطاً وثيقاً بالعجز العددي والنوعي للموارد البشرية العاملة في جهاز التفتيش الجبائي، حيث يلاحظ وجود احتلال صارخ في التناسب بين عدد المفتشين وحجم النسيج الاقتصادي الخاضع للمراقبة، وهذا النقص الكمي يؤدي إلى تشتيت جهود الأطر البشرية وإرهاقها. ملفات إدارية روتينية على حساب وظيفتها الأساسية وهي الرقابة الميدانية والتحري. وعلاوة على ذلك، يبرز ضعف التكوين المستمر المتخصص في مجالات المحاسبة الدولية والتهرب الرقمي؛ فملتزمون يستعينون بأفضل خبراء المال والقانون، بينما يفتقر مفتش الضرائب التقليدي للتدريب الكافي لتتبع تلك الأساليب الذكية، مما يخلق تفاوتاً معرفياً يميل دائماً لصالح المتهرب على حساب مصالح الخزينة العامة¹⁵.

ولا تتوقف عقبات الكفاءة عند مرحلة الفحص والرقابة، بل تمتد لتضرب بنيان "منظومة التحصيل" التي تمثل الغاية النهائية للعملية الضريبية برمتها. فالإدارة الضريبية تعاني من مساطر بيروقراطية ثقيلة وبطء شديد في تفعيل إجراءات الحجز أو التحصيل الجبري ضد المتهربين، فضلاً عن ضعف آليات التبليغ القانوني للمكلفين. هذا التباطؤ الإجرائي يمنح الفاعلين الاقتصاديين المتهربين هدوءاً زمنياً طويلاً يمكنهم من تنظيم عسرهم المالي، وتحويل أصول شركاتهم، أو تصفية الحسابات البنكية قبل إنفاذ الحجز، مما يجعل الديون الضريبية تتراكم سنة تلو الأخرى كديون غير قابلة للاستخلاص، وينتهي بها الأمر إلى السقوط في فخ التقادم القانوني مسببة هدراً جسيماً للمال العام¹⁶.

وتساهم محدودية إمكانيات الإدارة الضريبية في اتساع رقعة التهرب؛ فغياب التنسيق والربط الإلكتروني بين مختلف الإدارات العمومية (مثل الجمارك، المحاكم، والمحافظة العقارية) يحرم الإدارة من تكوين رؤية شاملة حول ثروات المكلفين. بالإضافة إلى ذلك، فإن قلة عدد المراقبين مقارنة بالعدد الضخم للملزمين، وضعف آليات الفحص الميداني، يمنح المتهربين هامشاً واسعاً للمناورة والاضطلاع بأنشطة غير مصرح بها دون خوف من المراقبة.

المبحث الثاني: تحديات وآليات مواجهة التهرب الضريبي

إذا كانت الأسباب الكامنة وراء التهرب الضريبي متعددة ومتشابكة، فإن صياغة إستراتيجية لمواجهة تصطدم بجملة من التحديات الواقعية التي تفرضها التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة، ولم تعد الأساليب الكلاسيكية للرقابة كافية لوقف نزيف الأموال العامة، مما يضع الدول في سباق مستمر مع الزمن لتطوير ترسانتها الحمائية.

وتتوزع تحديات المواجهة بين عقبات تقنية ترتبط بظهور أنماط تجارية جديدة عابرة للقارات، وعقبات مسطرية ترتبط ببطء آليات القضاء والتحصيل الجبائي، وبالمقابل تبرز الحاجة الملحة لتبني مقاربات شمولية تدمج بين الردع الصارم والتحفيز الطوعي.

وعليه، سيتم معالجة هذا المبحث عبر تفكيك المعوقات أولاً ثم استشراف الحلول؛ حيث يستعرض المطلب الأول التحديات والعقبات التي تواجه الإدارة الجبائية، في حين يستشرف المطلب الثاني الإستراتيجيات المقترحة لتطوير منظومة المواجهة.

المطلب الأول: التحديات والعقبات التي تواجه الإدارة الجبائية

تواجه الإدارة الضريبية في الوقت الراهن تحديات غير مسبقة تفرضها العولمة والتحول الرقمي الشامل، حيث لم تعد المادة الخاضعة للضريبة مادية ومحصورة في مكان جرافي محدد.

14 - د. يونس أحمد البطريق، الأنظمة الضريبية في عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2025، ص 168.

15 - د. سوزي عدلي ناشد، م.س. ص 320.

16 - د. محمد حلمي مراد، م.س. ص 198.



إن انتقال الأنشطة التجارية إلى الفضاء الافتراضي أدى إلى نشوء مفاهيم جديدة يصعب معها تحديد المنبع الضريبي أو رصد الأرباح الحقيقية للشركات المتعددة الجنسيات.

وينضاف إلى هذا التحدي التكنولوجي، عوائق داخلية ترتبط بالبنية الهيكلية والوسائل المتاحة للإدارات المحلية لإنفاذ القوانين وزجر المخالفين.

ولتفصيل هذه العقبات، يتم تقسيم هذا المطلب إلى فقرتين؛ تبحث الفقرة الأولى في تعقد الأساليب الاحتياطية وظهور الاقتصاد الرقمي، بينما ترصد الفقرة الثانية نقص الموارد البشرية واللوجستية وبطء المساطر القانونية.

الفقرة الأولى: تعقد الأساليب الاحتياطية وظهور الاقتصاد الرقمي

لقد فرضت العولمة الاقتصادية وتنامي نفوذ الشركات متعددة الجنسيات واقعاً جديداً اتسم بتآكل السيادة الجبائية الوطنية للدول، حيث نجحت هذه الكيانات العملاقة في تطوير أساليب احتياطية بالغة التعقيد تتجاوز الحدود الجغرافية. وتعتمد هذه الإستراتيجيات على ما يُعرف هندسياً بـ "تحويل الأرباح وتآكل الوعاء الضريبي (BEPS)"، حيث يتم نقل الأرباح المحققة في دول ذات معدلات ضريبية مرتفعة إلى فروع تابعة لها في "ملاذات ضريبية" لا تفرض ضرائب تذكر، وهذا التلاعب يتم عبر قنوات شرعية في ظاهرها، مثل تضخيم أسعار المعاملات البنينة بين الشركات الأم والفروع، أو المبالغة في رسوم الأقسام الإدارية والخدمات الاستشارية، مما يجعل الإدارات الضريبية المحلية تقف عاجزة أمام رصد الحجم الحقيقي للمادة الخاضعة للضريبة، ويؤدي إلى نزيف حاد في الإيرادات السيادية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء¹⁷.

ويمثل صعود الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية المعضلة القانونية والتقنية الأكبر للإدارات الجبائية المعاصرة، نظراً لكونه نفس المفهوم التقليدي لـ "المنشأة الدائمة" أو الموطن الضريبي الجغرافي. ففي النمط الرقمي، يمكن لشركات البرمجيات، والمنصات السحابية، وشبكات التواصل الاجتماعي تقديم خدمات مدفوعة لمليون مستخدم داخل دولة معينة وتحقيق أرباح خيالية دون أن يكون لها أي وجود مادي أو مقر إداري ملموس على أرض تلك الدولة، وهذا الاختفاء الفيزيائي للنشاط التجاري يحرم الدولة من تفعيل آليات الاقتطاع من المنبع، ويجعل من الصعب تحديد "نقطة الارتباط الاقتصادي" التي تمنح الحق في فرض الضريبة، مما يترك فجوة تشريعية وتنفيذية شاسعة يستغلها الفاعلون الرقميون للتملص من التزاماتهم المالية كاملة¹⁸.

ولقد أدى ظهور الأصول الرقمية والعملات المشفرة (مثل البيتكوين وأخواتها) المدعومة بتقنية الدفاتر الموزعة "البلوكشين" إلى نقلة نوعية خطيرة في أساليب التهرب الضريبي، نظراً لما تتميز به من سرية مطلقة وسيولة عابرة للحدود، وتتيح هذه التقنية للمتهربين والمشتغلين في الاقتصاد الخفي إجراء معاملات مالية وتجارية ضخمة ونقل الثروات بشكل لامركزي دون الحاجة إلى المرور عبر القنوات المصرفية التقليدية الخاضعة لرقابة الدولة والبنك المركزي، فغياب الهوية الحقيقية وراء العناوين الرقمية المشفرة يجعل من المستحيل على مأموري الضرائب تتبع مسار الأموال، أو التعرف على أطراف الصفقة، أو حصر الأرباح الرأسمالية الناتجة عن المضاربة بهذه العملات، مما يحول البيئة الافتراضية إلى ملاذ آمن لغسيل الأموال والتملص الجبائي المستعصي على الضبط¹⁹.

ولم يعد التهرب الضريبي مقتصرًا على إخفاء الدفاتر المحاسبية البسيطة، بل تحول إلى صناعة قائمة بذاتها تديرها مكاتب دولية متخصصة في "الهندسة المالية والمحاسبية"، وتعتمد هذه المقاربة الاحتياطية على إنشاء شبكات معقدة من "الشركات الصورية" أو شركات الواجهة (Shell Companies) في بلدان متعددة، بحيث لا تمارس هذه الشركات أي نشاط اقتصادي حقيقي، بل تُستخدم كدروع

17 - د. عصام بشور، المالية العامة والتشريع الضريبي المقارن، مطبعة جامعة دمشق، 2021، ص 432.

18 - د. غازي غناية، م.س. ص 165.

19 - د. كمال الشيعي، م.س. ص 204.



قانونية لحجب هوية "المستفيد الاقتصادي الحقيقي" من الثروة. ومن خلال تدوير الأموال بين هذه الكيانات عبر قروض وهمية، وشراء حقوق الملكية الفكرية، وتوزيعات الأرباح المصطنعة، يتم تفتيت الوعاء الضريبي وتضليل أجهزة الرقابة، التي تجد نفسها أمام جدار من التعقيدات القانونية والشركات الهلامية التي يتعذر اختراقها لمعرفة المالك الفعلي²⁰.

الفقرة الثانية: نقص الموارد البشرية واللوجستية وبطء المساطر القانونية

تواجه الإدارات الجبائية في الكثير من الدول تحدياً بنوياً يتمثل في القصور الكمي والكيفي للموارد البشرية المؤهلة لتنفيذ المهام الرقابية المعقدة. فمع اتساع رقعة النسيج الاقتصادي وتزايد أعداد الملتزمين، تظل أعداد مفتشي ومراقبي الضرائب ضئيلة للغاية مقارنة بالمعايير الدولية، مما يتسبب في ضعف التغطية الرقابية واقتصار الفحص على عينات محدودة جداً سنوياً، وعلاوة على النقص العددي، يبرز نقص التكوين المتخصص والتأهيل المستمر للأطر البشرية في مجالات المحاسبة الرقمية الدولية، والتدقيق الجنائي المالي، وآليات الاقتصاد الافتراضي؛ هذا الفارق المعرفي بين المفتش التقليدي ومستشاري الشركات الكبرى يضعف من كفاءة التقارير الرقابية، ويجعل الإدارة غير قادرة على مجاراة الحيل المحاسبية الحديثة²¹.

ولا تقتصر عوائق المواجهة على العنصر البشري، بل تمتد لتشمل محدودية الوسائل اللوجستية والتقنية المتاحة للإدارة الضريبية، مما يجرمها من الفعالية الميدانية. فالكثير من الإدارات لا تزال تعتمد على برمجيات عتيقة تفتقر لخاصية الذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات، والأسوأ من ذلك هو غياب "الربط الإلكتروني البيئي" الشامل والديناميكي مع القطاعات الشريكة (مثل السجلات العقارية، المحاكم، والمصارف)، وهذا الانعزال المعلوماتي يجعل الإدارة الضريبية تعمل في جزر معزولة، حيث يمتلك المكلف ثروات هائلة وعقارات مسجلة لدى جهات رسمية أخرى بينما تظهره سجلات الضرائب كمعسر أو محدود الدخل، مما يعكس ضعف آليات المراقبة المتقاطعة الناتجة عن التخلف اللوجستي للمنظومة²².

ويشكل الجانب الإجرائي والمسطري عقبة كأداء تحول دون الردع الفوري للمتهرين، نظراً للطبيعة المعقدة للمساطر القانونية وبطء وتيرة التقاضي في المنازعات الضريبية أمام المحاكم الإدارية، فعندما يتم ضبط حالة تهرب، يمر الملف بسلسلة طويلة من الإجراءات الإدارية، والإنذارات، والطعون أمام اللجان المحلية والوطنية، قبل أن يصل إلى أروقة المحاكم التي تعاني بدورها من قلة القضاة المتخصصين في المادة المالية، وهذا البطء الشديد الذي يستغرق سنوات طوال يؤدي إلى نتائج كارثية؛ إذ يفقد الإجراء الردعي أثره السيكولوجي، ويوفر مهلة زمنية للمتهرب لتهريب أمواله، أو إعلان إفلاسه الصوري، أو تصفية أصول شركته، مما يجعل الأحكام القضائية الصادرة لصالح الدولة في النهاية غير قابلة للتنفيذ لعدم وجود ما يُحجز عليه²³.

وتعد مرحلة "التحصيل الجبائي" المحك الحقيقي لنجاعة أي منظومة ضريبية، إلا أنها تصطدم بعقبات واقعية تؤدي إلى ضياع حقوق الخزينة العامة. فإلى جانب تعمد المتهرين إخفاء أموالهم وتنظيم عسرهم المالي، تواجه أجهزة التحصيل ضغطاً قانونياً يتمثل في "التقادم الرباعي أو الخماسي" للديون الضريبية، فبسبب بطء الإجراءات الإدارية، ونقص الأعوان المكلفين بإنفاذ الحجز والتحصيل، وتراكم الملفات، تسقط مبالغ مالية ضخمة بالتقادم القانوني وتصبح غير قابلة للمطالبة بها، وهذا العجز الإجرائي لا يتسبب فقط في حرمان ميزانية

20 - د. محمد حلمي مراد، م.س. ص 141.

21 - د. حامد عبد المجيد دراز، م.س.، ص 311.

22 - د. يونس أحمد البطريق، م.س. ص 154.

23 - د. سوزي عدلي ناشد، م.س. ص 298.



الدولة من موارد حيوية، بل يضرب في الصميم مبدأ العدالة والمساواة أمام الأعباء العامة، ويخلق حالة من الإحباط لدى المكلفين الممتثلين الذين يرون المتهربين يفلتون من العقاب والتحصيل. مرور الوقت²⁴.

المطلب الثاني: الإستراتيجيات المقترحة لتطوير منظومة المواجهة

أمام التحديات المتعاظمة للتهرب الضريبي، يصبح من الضروري الانتقال من المقاربات العلاجية التقليدية إلى مقاربات استباقية تعتمد على الحوكمة والابتكار التكنولوجي.

فالإصلاح الحقيقي لا ينبغي أن يقتصر على زيادة العقوبات، بل يجب أن يمتد ليشمل تبسيط المنظومة برمتها وجعل الامتثال خياراً أسهل وأقل تكلفة للمكلف.

إن دمج التكنولوجيا في العمل الجبائي وبناء جسور الثقة والمصادقية بمثلان حجر الزاوية في أي مشروع إصلاح يهدف إلى تخفيف منابع التهرب.

ومن أجل صياغة رؤية استشرافية للحلول، سنعالج هذا المطلب من خلال جزأين؛ نخصص الفقرة الأولى للتحديث الرقمي للإدارة وتفعيل الرقابة الذكية، ونركز في الفقرة الثانية على إصلاح التشريعات الجبائية وتوطيد الثقة مع الملتزمين.

الفقرة الأولى: التحديث الرقمي للإدارة وتفعيل الرقابة الذكية

إن الانتقال بالإدارة الضريبية من نمط الإدارة الورقية التقليدية إلى بيئة العمل الرقمية المتكاملة لم يعد خياراً تنظيمياً رفيعاً، بل غدا ضرورة حتمية تفرضها متطلبات حوكمة الدولة الحديثة ومكافحة التهرب البيوي، ويتطلب هذا التحول إرساء بنية تحتية تكنولوجية صلبة تعتمد على الرقمنة الشاملة لكافة التدفقات الإجرائية، بدءاً من التسجيل الآلي للمكلفين، مروراً بالتصريح الإلكتروني الموحد للمداخل والمعاملات، وصولاً إلى الأداء الرقمي اللحظي للالتزامات المالية، وهذا التحلي التدريجي عن المادة الورقية يقلص من التدخل البشري المباشر في تقدير الوعاء الضريبي، وهو التدخل الذي طالما شكّل بيئة خصبة للفساد الإداري أو الأخطاء التقديرية التي يستغلها المتهربون، مما يؤسس لنموذج إدارة تتميز بالشفافية والسرعة والقدرة على حصر وتوثيق الأنشطة التجارية بشكل استباقي يمنع نشوء قنوات الاقتصاد غير المهيكل²⁵.

وتمثل آلية "الفاتورة الإلكترونية الإلزامية" حجر الزاوية التقني في الإستراتيجيات الحديثة لتخفيف منابع التهرب والتملص الضريبي، نظراً لقدرة الفاتورة على ضبط مسار السلع والخدمات من المنبع إلى المستهلك النهائي، فمن خلال إلزام كافة الفاعلين الاقتصاديين بإصدار فواتير مرقمنة وموثقة أنياً عبر خوادم الإدارة الجبائية، يصبح من المستحيل على الشركات الاعتماد على الفواتير الصورية أو فواتير المحاسبة التي تُستخدم لتضخيم التكاليف الوهمية وتقلص الأرباح الخاضعة للضريبة، وهذا النظام اللحظي يتيح للإدارة مراقبة حركية الأموال والبضائع في الوقت الحقيقي، ويجعل من أي معاملة خارج النظام الرقمي معاملة مشبوهة يسهل تعقبها، مما يضيق الخناق على شبكات التزوير التجاري ويجبر القطاع غير الرسمي على الاندماج الطوعي في المنظومة القانونية خشية العزل الاقتصادي²⁶.

إن القوة الحقيقية للإدارة الجبائية الحديثة لم تعد تكمن في حجم ترسانتها البشرية، بل في قدرتها على معالجة التدفقات الهائلة من المعلومات عبر توظيف خوارزميات الذكاء الاصطناعي وتقنيات "البيانات الضخمة"، ويتيح الربط البيئي لقواعد البيانات بين إدارة الضرائب والبنك المركزي، والجمارك، والمحافظات العقارية، وأسواق الأوراق المالية، للذكاء الاصطناعي إجراء تحليلات متقاطعة وسريعة للملفات الاستثمارية للمكلفين. وبناءً على هذه المقارنات، يتم استشعار الفوارق الصارخة بين المداخل المصرح بها وأنماط الإنفاق الفعلي أو

²⁴ - د. عادل أحمد حشيش، م.س. ص 467.

²⁵ - د. خالد شحادة الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية والضريبية في العصر الرقمي، دار وائل للنشر، عمان، 2023، ص 145.

²⁶ - د. محمد يوسف العبيدي، م.س. ص 88.



الأصول العقارية والمالية المسجلة، مما يؤدي إلى رصد حالات الاحتيال بدقة بالغة عبر نظام "الإنذار المبكر"، وتوجيه المفتشين البشريين مباشرة نحو الملفات ذات المؤشرات العالية للخطورة الجبائية، بدلاً من إهدار الجهد الإداري في فحوصات عشوائية غير مجدية²⁷.

وبالتوازي مع المنافع الهائلة التي يقدمها التحديث الرقمي، فإن انتقال البيانات المالية الحساسة للمواطنين والشركات إلى الفضاء السيبراني يفرض على الدولة تحدياً أمنياً من نوع خاص يتعلق بحماية هذه الأمن المعلوماتي الجبائي، فالإدارة الضريبية الذكية تصبح هدفاً مستمراً للهجمات الإلكترونية المنظمة ومحاولات الاختراق التي تسعى لتدمير السجلات، أو تعديل البيانات الضريبية للمتهرين، أو سرقة الأسرار التجارية والمالية للمؤسسات، ولذلك فإن إستراتيجية الرقمنة لا تكتمل إلا بتبني بروتوكولات أمنية صارمة، واعتماد تكنولوجيا التشفير المتقدمة والنسخ الاحتياطي السحابي المشفر، وتأهيل أطر متخصصة في الأمن السيبراني الجبائي، لضمان استمرارية المرفق العام وحفظ سرية المعطيات، وهو ما يعزز ثقة الفاعلين الاقتصاديين في مصداقية وأمان الإدارة الرقمية²⁸.

الفقرة الثانية: إصلاح التشريعات الجبائية وتوطيد الثقة مع المزمين

يُعد تضخم النصوص الجبائية وتعقدها البيوي وكثرة تعديلاتها الدورية عبر قوانين المالية السنوية من المسببات التشريعية المحفزة على التملص، وهو ما يتطلب صياغة ثورة تشريعية تهدف إلى التبسيط والوضوح المطلق. إن إصلاح النص القانوني يقتضي توحيد القواعد والمفاهيم، وتقليص سلايم الأسعار الضريبية، والحد من "الإعفاءات والاستثناءات" الممنوحة دون مردودية اقتصادية واضحة، حيث تُشكل هذه الاستثناءات الملاذ المفضل لخبراء الهندسة المالية لممارسة "التجنب الضريبي" تحت غطاء القانون. ومن ثم، فإن وضوح الصياغة التشريعية يقطع الطريق أمام التأويلات الفقهية والإدارية المتضاربة، ويحول دون وجود ثغرات قانونية ينفذ منها المتهربون، مما يضمن للملزم معرفة حقوقه والتزاماته بدقة ويحقق مبدأ اليقين القانوني الجبائي²⁹.

إن المقاربة الزجرية الصرفة في معالجة الاختلالات الجبائية أثبتت محدوديتها في محاصرة التهرب، مما يفرض التوجه نحو مأسسة آليات "السلم الجبائي" وتطوير منظومة الصلح والتحكيم الودي بين الإدارة والمكلفين، وينتج عن طول فترات التقاضي أمام المحاكم وتراكم الملفات الضريبية تحميل أموال طائلة تحتاجها خزانة الدولة، فضلاً عن دفع المكلف نحو التشدد والهروب الكامل من النظام، ومن خلال تفعيل اللجان الوطنية والجهوية للتحكيم الضريبي، ومنح تسهيلات وإعفاءات من دوائر التأخير للممثلين طوعياً أو للمبادرين بتسوية وضعيتهم الجبائية بشكل ودي، يمكن للدولة تحصيل موارد مالية سريعة، وفي الوقت نفسه تخفيف العبء عن كاهل القضاء، وبناء نموذج تعاملتي يقوم على الرضا والتعاون بدلاً من الصدام القضائي المستمر³⁰.

ولا يمكن الحديث عن امتثال ضريبي طوعي ناجع دون ربط وثيق بين أداء الضريبة وجودة ونوعية الإنفاق العام، وهو ما يمثل الجانب الأخلاقي والسيكولوجي للعقد الاجتماعي الجبائي بين الدولة والمواطن. فعندما تتسم موازنة الدولة بالشفافية المطلقة، ويلمس المكلف انعكاس أمواله المدفوعة بشكل مباشر وملموس في جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية كالمستشفيات، والمدارس، وشبكات النقل، والبنية التحتية المتطورة، تتولد لديه قناعة ذاتية بجدوى الضريبة، وهذه الشفافية تساهم في إزالة الصورة الذهنية التقليدية السلبية التي ترى في الضريبة "غرامة أو مصادرة قسرية للملكية"، وتحولها إلى "استثمار تضامني مشترك"، مما يرفع من مستوى الوعي الجبائي الفردي والجماعي، ويجعل المجتمع نفسه أداة رقابية تستهجن التهرب وتلفظ المتهرين باعتبارهم معادين على أموال المجتمع³¹.

27 - د. يونس أحمد البطريق، م.س. ص 192.

28 - د. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية المعلوماتية والأمن السيبراني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2022، ص 304.

29 - د. عادل أحمد حشيش، م.س. ص 412.

30 - د. سوزي عدلي ناشد، م.س. ص 215.

31 - د. حامد عبد المجيد دراز، م.س. ص 289.



وتكمن الصعوبة البالغة في تصميم أي تشريع ضريبي حديث في القدرة على تحقيق معادلة دقيقة توازن بين فرض "العدالة الجبائية" القائمة على التصاعدية ومراعاة القدرة التكاليفية، وبين ضرورة توفير بيئة "تحفيزية جاذبة للاستثمار"، فالإفراط في فرض الضرائب بذريعة العدالة أو سد عجز الموازنة يُفضي إلى نتيجة عكسية تماماً تتمثل في هروب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ونمو التهرب؛ في حين أن الإفراط في منح الإعفاءات لرجال الأعمال يخل بمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة ويوجه صفقة للمالية العامة، لذلك يجب أن تصاغ التشريعات برؤية اقتصادية مرنة تقرر ضرائب معتدلة ومستقرة زمنياً تضمن للدولة مواردها الدائمة، وتمنح في الوقت ذاته المستثمرين بيئة آمنة وقابلة للتنبؤ، مما يقلل من الدوافع البنيوية للتهرب ويحقق الأمن الجبائي والاستقرار الاقتصادي المستدام³².

³² - د. أحمد جامع، م.س.ص 318



تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن ظاهرة التهرب الضريبي ليست مجرد مخالفة قانونية عابرة، بل هي آفة هيكلية خطيرة تقوض أركان الدولة المالية وتعيق مسارات التنمية المستدامة، وأي نجاح لأي دولة في تحقيق طموحاتها الاقتصادية والاجتماعية يظل رهيناً بمدى قدرتها على بناء منظومة جبائية عادلة وفعالة، قادرة على تحصيل حقوق الخزينة العامة دون إحجاف بحقوق المكلفين.

وقد أظهر البحث أن مواجهة هذه الظاهرة لا يمكن أن تتحقق بالاعتماد على المقاربة الأمنية أو القانونية الصرفة، بل تتطلب معالجة شمولية تبحث الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من جذورها، فالأمر يستدعي ثورة رقمية وتحديثية في أساليب الرقابة، بالتوازي مع حركة إصلاحية تشريعية تضمن وضوح القوانين وتبسيطها لتفادي القراءات التأويلية المغرضة.

ختاماً، إن الرهان الحقيقي في مكافحة التهرب الضريبي يكمن في إعادة صياغة العلاقة بين المواطن والإدارة الجبائية، وتحويلها من علاقة صراع وتوجس إلى علاقة شراكة وتضامن، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تكريس مبادئ الحوكمة والشفافية في تدبير المال العام، ليرى المكلف في ضريته استثماراً مجتمعياً يعود نفعاً عليه وعلى وطنه، مما ينمي لديه روح الامتثال الطوعي والمواطنة الحقة.